

قانون مكافحة التطرف وجرائم الكراهية يدخل حيز التنفيذ في ألمانيا

برلين - لم تمر التهديدات التي قامت بها جماعات متطرفة لبعض السياسيين ومحاولات العنف المتكرر التي شهدتها ألمانيا مؤخراً، دون أن تحدث ردة فعل دفعت السلطات التشريعية لإقرار قانون أكثر صرامة لردع تصاعد التطرف والعنف والكراهية في البلاد.

وجعل تصاعد التطرف والكراهية والتهريب والتهديد خصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الخطاب السياسي العام وتبادل الآراء مرتبطاً بالخوف والقلق، مما يهدد حرية التعبير عن الرأي في ألمانيا والتي يصونها الدستور. وأعلنت الحكومة الألمانية الخميس أن القانون الجديد لمكافحة التطرف وجرائم الكراهية، سيدخل حيز التنفيذ في 3 من أبريل تزامناً مع عيد الفصح.

وقالت وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت إن من ينشر رسائل كراهية على الإنترنت ويهدد أشخاصاً، يجب أن يتوقع رفع دعاوى ضده وإدانته.

وتابع "اعتباراً من الآن يمكن للشرطة والقضاء اتخاذ إجراءات كثيرة جداً أكثر حسماً ضد أي أشكال تحريض. إننا نزيد الردع ونزيد الضغط بشكل واضح".

ووافق البرلمان الألماني (بوندستاغ) ومجلس الولايات (بوندسرات) على القانون بالفعل في الصيف الماضي. ولكن لم يوقعه الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير إلا هذا الأسبوع؛ لأنه كان لابد من المصادقة في البداية على لائحة جديدة بشأن الوصول إلى بيانات مستخدمي الهواتف الجوال.

وأكدت لامبرشت أن الكراهية على الإنترنت صارت أكثر عدائية خلال نقاشي وباء كورونا، مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك وصارت غالباً عنصرية ومعادية للمرأة أيضاً، وقالت "إنه تهديد خطير لمجتمعنا الديمقراطي، إذا تمت مهاجمة أشخاص بسبب أسمائهم أو مظهرهم، أو إسكاتهم لأنهم يعبرون عن أنفسهم سياسياً أو علماً أو لديهم التزام مجتمعي".

والآن يواجه أي شخص يتعدى على آخرين بإهانات على الإنترنت عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين. ويصل إطار العقوبة على الإنترنت إلى السجن لمدة الاعتصام على الإنترنت إلى السجن لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام.

واعتباراً من شهر فبراير عام 2022، سيتعين على مواقع التواصل الاجتماعي ألا تلتزم فقط بحذف تهديدات القتل والإغصاب وغيرها من خطابات الكراهية، وإنما يتعين عليها أيضاً إخطار الهيئة الاتحادية لمكافحة الجرائم.

ولتحديد هوية الجناة بصورة أسرع، يلزم القانون كذلك هذه الشبكات بإعطاء عنوان المعرف الرقمي الخاص بصاحب المنشور إلى الجهات المختصة. وفي حالات الجرائم الشديدة، مثل الإرهاب أو

جرائم القتل، سيُسمح للسلطات المختصة بطلب الحصول على كلمة المرور من هذه الشبكات بناء على قرار قضائي. وإذا كانت كلمات المرور مشفرة، فسيُجرى نقلها إلى السلطات.

ويُثير القانون الجديد على الطرف الآخر مخاوف من تدخل السلطات في حريات الأشخاص تحت ذريعة مكافحة التطرف والكراهية. حيث يسمح القانون الجديد للسلطات الفيدرالية في ألمانيا بالوصول إلى الحسابات الإلكترونية للأشخاص الذين تم رصد كتابات متطرفة من قبلهم، وهذا الأمر يجعل الحريات والبيانات الشخصية عرضة لخطف إساءة استعمال السلطة.

من يهين الآخرين على الإنترنت سيواجه السجن لمدة عامين، وفي حالات التهديد بالقتل تصل العقوبة إلى ثلاثة أعوام

كما تم انتقاد تشديد العقوبات على أفعال تتعلق بالتعبير عن الرأي والنقد عبر المنصات الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه المختص بعلم الإجرام من جامعة ليدز أندرياس أرميورست بالقول إن "حل النزاعات الاجتماعية لا يمكن أن يتم من خلال تشديد العقوبات الجنائية".

وتبذل ألمانيا جهوداً حثيئة على مستوى ترسانتها القانونية وطاقمها الاستخباراتي لمكافحة تنامي التطرف اليميني داخل مؤسساتها، في وقت تنالت فيه التحذيرات السياسية من تداعيات ذلك على الأمن القومي وقسم التعايش داخل مجتمع متعدد الأديان والثقافات.

وارتفع عدد الجرائم التي ارتكبتها متطرفون يمينيون في ألمانيا إلى أعلى مستوياته منذ أربع سنوات على الأقل في عام 2020، وفق أرقام سجلتها الشرطة اليمينية متطرفة العام الماضي (نحو أكثر من 700 جريمة من العام السابق لـ2020).

وأشارت باو إلى أنها "لم تتفاجأ" بالأرقام الحديثة، وقالت "قبول الحقيقة كبدل للسياسة أخذ في الارتفاع".

وأضافت أن أزمة فيروس كورونا كانت بمثابة "داعم" لجرائم اليمين المتطرف بنفس الطريقة التي كانت عليها أزمة اللاجئين في عامي 2015 و2016.

وتشمل الأرقام المؤقتة للعام 2020، 1054 جريمة عنف، أدت إلى إصابة 307 أشخاص على الأقل. ويعد عدد هذه الجرائم هو الأعلى منذ العام 2016.

الخناق يضيق على أذرع أردوغان المتطرفة في فرنسا

باريس ترجح حظر جمعية ملي غوروش بعد حل منظمة الذئاب الرمادية



صرامة فرنسية في تعقب حواضن التطرف

أوروبية بسبب خطورة أنشطتها وسعيها لتحقيق أهداف غير دستورية، بعد أن باتت أكثر التنظيمات التابعة للنظام التركي نفوذاً في أوروبا وأداة للتطرف والتجسس.

ويقول الباحث المتخصص في شؤون الإسلام السياسي ديفيد فيلهاب إن "المنظمة تنتشط في 11 دولة أوروبية، أبرزها ألمانيا والنمسا وإيطاليا"، متابعا "تعمل على الاندماج بشكل واضح في المجتمعات الأوروبية، كغطاء لتحركاتها وأهدافها الحقيقية".

وفي نوفمبر الماضي أعلنت باريس حل منظمة الذئاب الرمادية المتطرفة التي تربطها علاقات وثيقة بتركيا، بعد صدامات أعضاء المنظمة مع الجالية الألمانية في فرنسا، حيث يتعقب أعضاء المنظمة المعارضين السياسيين الأتراك من مختلف العرقيات والتوجهات.

ونشأ تنظيم الذئاب الرمادية في منتصف ستينيات القرن الماضي في كنف حزب الحركة القومية، شريك أردوغان في أوروبا، فيما يحضر الدروس في المساجد والمؤسسات التابعة لها 300 ألف شخص أسبوعياً.

وذكر تقرير لصحيفة "دي برس" النمساوية أن المنظمة توسعت بشكل كبير وملق في أوروبا خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع عدد المساجد المنضوية تحتها في القارة من 510 إلى 650 مسجداً، بالإضافة إلى 2000 مركز ثقافي وشبابي ونسائي.

وتؤكد صحيفة "فولكس بلات" النمساوية أن أعضاء المنظمة يحافظون

أردوغان. ونهل الرئيس التركي في شبابه من أفكار الجمعية المتطرفة التي أسسها أركاناً في ستينيات القرن الماضي، حيث كان لها دور أساسي في صعوده إلى سدة الحكم في تركيا.

وفي السنوات الأخيرة أثر حزب العدالة والتنمية الذي يقوده أردوغان النأي بنفسه عن ملي غوروش، إلا أن قيم هذه الجمعية المحافظة تبقى قريبة من قيم الرئيس التركي.

وبحسب موقعه الإلكتروني جمعية ملي غوروش هي "لاعب أساسي في حياة المسلمين في فرنسا". وهي تساعد على تنظيم رحلات الحج والجنارات وبناء المساجد والإرشاد الديني.

وفي مقابلة مع صحيفة "لو بوان" نشرت الخميس قال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان إن الدولة ليس لديها "ما تتفاوض بشأنه" مع جماعات ترفض توقيع الميثاق، وإنها ستعزز الرقابة على أنشطتها.

وذكر أن رفض جمعيات معينة توقيع الميثاق "يرفع الستار عن مسرح ظل للتدخل الأجنبي والحركات المتطرفة العاملة على أرضنا".

وحالبا يناقش البرلمان الفرنسي مشروع قانون لقمع التطرف الإسلامي يرسي إلى الحد من تأثير الجماعات الدينية الممولة من جهات خارجية وتقييد دورها التعليمي. ويثير توسع الجمعية في 11 دولة أوروبية قلق أجهزة استخبارات

تواصل فرنسا طريقها المتشدد في تعقب التنظيمات الإسلامية المتطرفة وتضييق الخناق على أنشطتها في إطار خطة شاملة لمكافحة الانفصالية. وبعد حل باريس لمنظمة الذئاب الرمادية التركية المتطرفة يرجح مسؤولون حكوميون حظر جمعية ملي غوروش، إحدى أبرز أذرع النظام التركي في فرنسا.

باريس - قال المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غبريال أتال الخميس إن جمعية ملي غوروش الإسلامية التركية لا مكان لها في فرنسا لمخالفتها القيم الجمهورية، ما يؤكد الحزم الفرنسي في مواجهة التطرف الإسلامي وحواضنه الأيديولوجية والفكرية.

وفي الأسابيع الأخيرة أثارت الجمعية جدلاً واسعاً في فرنسا بسبب رفضها توقيع ميثاق ضد التطرف الإسلامي تم التوصل إليه بتنسيق من الحكومة الفرنسية، ومساهمتها في تمويل بناء مسجد جديد في ستراسبورغ شرق فرنسا. وتساعد منسوب التوتر بين باريس وأنقرة بعد مجموعة خلافات سجلت بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي حذر الأسبوع الماضي من أن تركيا تعتمد التدخل في الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل.

وصرح أتال في مقابلة مع محطة "بي أف أم" التلفزيونية بقوله "اعتبر أن هذه الجمعية تخالف قيم الجمهورية، وتناضل ضد قيم الجمهورية، وضد المساواة بين النساء والرجال وضد الكرامة الإنسانية".

غبريال أتال

ملي غوروش تناضل
ضد قيم ومبادئ
الجمهورية الفرنسية



وتابع "من الجلي أنه يجب ألا تقيم أي أنشطة ولا يكون لها أي وجود في الجمهورية" الفرنسية.

وكانت ملي غوروش قد رفضت مع منظمين إسلاميين آخرين في يناير توقيع ميثاق مناهض للتطرف تم التوصل إليه بدفع من ماكرون بعد مجموعة هجمات شهدتها فرنسا نسبت إلى متشددين.

والجمعية التي مقرها مدينة كولونيا الألمانية حركة للجالية التركية المنتشرة في أوروبا أسسها رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان الذي يعد "معلم"

الاتحاد الأفريقي يدعو إلى تحرك عاجل لمواجهة الجهاديين في موزمبيق

لغاز على مستوى العالم بحلول عام 2045. كما نوه أن المشروع "سيضعف إجمالي الناتج المحلي لموزمبيق بحلول عام 2035، مما يؤكد على التأثير العميق لهذا المشروع على البلاد ومواطنيها والدول المجاورة".

وكانت توتال علقت أعمالها في شمال موزمبيق، وأجلت بعض الأعمال في أواخر ديسمبر بعدما شن جهاديون سلسلة من الهجمات قرب المجمع.

ويجري بناء مرافق التصدير لأكبر مشروعين للغاز الطبيعي المسال في شبه جزيرة أفونجي، وسيحدث ذلك تأثيراً أكبر سواء في شبه الجزيرة نفسها أو من حيث الخدمات اللوجستية لنقل المعدات من وإلى موقع البناء في الأشهر المقبلة، مما يزيد من الهدف المحتمل لجماعة أهل السنة والجماعة.

وتدرس شركة "إكسون موبيل" أيضاً بناء محطة برية في شبه جزيرة أفونجي في نفس موقع توتال، ولكن لم تتخذ بعد قراراً استثمارياً نهائياً بشأن المشروع. وفي الوقت الحالي لا يبدو أن جماعة أهل السنة والجماعة تشكل تهديداً قوياً على المنطقة المحيطة بشبه جزيرة أفونجي، لكن إذا تركت دون رادع، فإن الجماعة لديها بالتأكيد القدرة على توسيع وتيرة عملياتها في المنطقة وتصبح أكثر تهديداً بشكل مستدام.

أنها غير مجهزة للحد من نمو وصعود الجماعة.

ودعت غرفة النفط والغاز في موزمبيق الأربعماء المجتمع الدولي إلى دعم جهود حكومة موزمبيق من أجل محاربة الإرهاب في مقاطعة كابو ديلغادو شمالي البلاد.



وأدانت الغرفة في بيان الهجمات الإرهابية التي وقعت الخميس في مدينة بالما، شمالي موزمبيق. وقالت إن الإرهاب "مشكلة عالمية، ولذلك يجب ألا تتحرك موزمبيق تتعامل معه بمفردها".

وأشار البيان إلى أن هجوم الخميس كان يهدف على وجه التحديد إلى "تقويض مشروع الغاز الطبيعي المسال الموزمبيقي، الذي تقوده شركة توتال الفرنسية".

وتقدر استثمارات شركة توتال وغيرها بنحو 23 مليار دولار، وهو ما يعتبر أحد أكبر الاستثمارات في القارة.

وأوضحت الشركة أن مشروع الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بصفته أكبر استثمار أجنبي مباشر في القارة الأفريقية، سيجعل البلاد ثالث أكبر مصدر

وظائف وحياء أفضل للعديد من السكان المحليين.

وتقول موزمبيق، المصنفة أمياً ضمن أفقر 10 دول في العالم، على استغلال الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً للخروج من دائرة الفقر، لكن سيطرة الجماعات المتشددة على أجزاء واسعة شمالي البلاد تهدد ليس فقط طموحات حكومة موزمبيق بل أيضاً الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات المستثمرة بالمنطقة.

ومن المتوقع أن تحقق مشاريع الغاز الطبيعي المسال الثلاثة الجارية حالياً في موزمبيق إيرادات للحكومة تصل إلى 100 مليار دولار، وتضيف 300 مليار دولار إلى اقتصاد البلاد على مدى عمر المشاريع. واكتسبت جماعة أهل السنة والجماعة (القوة الجهادية الرئيسية) قوة كبيرة على مدار عام 2020، مما أدى إلى قرب شبه جزيرة أفونجي من منطقة عملياتها. وقد شاركت الجماعة، التي أصبحت فرعا لتنظيم داعش في عام 2020، في أكثر من 400 حادث أمني في عام 2020، أي أكثر من ضعف العدد الذي شوهد في عام 2019.

وفي أكتوبر أعلنت جماعة أهل السنة والجماعة عن هجومها الأول في تنزانيا عبر نهر روفوما، الذي يمتد بجوار حدود البلاد مع موزمبيق، فيما أثبتت قوات الأمن الموزمبيقية المنتشرة حتى الآن

وأعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فيكي في بيان أنه "يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية". وأعرب عن "قلق البالغ" لوجود جماعات دولية متطرفة في جنوب أفريقيا، داعياً إلى "تحرك إقليمي ودولي عاجل ومسبق".

وعقدت مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (ساداك) محادثات طارئة في هراي للبحث في أعمال العنف في شمال موزمبيق. وتعهد رئيس بوتسوانا مونغوبسي ماسيسي تقديم دعم إقليمي، من دون إعطاء أي تفاصيل.

وقال ماسيسي إن مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية سوف "تستجيب بطريقة مفيدة لضمان عدم اعتداء قوات منشقة وتمتردة وغير حكومية تقوض الديمقراطية والسلام في المنطقة، على سيادة إحدى دولنا ووحدة أراضيها".

لكن رئيس موزمبيق فيليب نيويسي قلل الأربعماء من أهمية الاعتداء الأخير في بالما، قائلًا إنه "ليس الأكبر"، على الرغم من قربه غير المسبوق (نحو عشرة كيلومترات) من مشروع ضخ للغاز المسال تديره توتال الفرنسية مع شركات عالمية أخرى.

وأثار اكتشاف مخزونات ضخمة من الغاز الطبيعي شرق موزمبيق في عامي 2009 و2010 الأمل في الحصول على

الجهاديين على مناطق واسعة من الدولة.

وفي 24 مارس سيطر جهاديون على بالما ونهبوا عدداً من المباني وقطعوا رؤوس سكان، ما أجبر الآلاف على الفرار إلى غابة مجاورة.

وقتل العشرات ونزح أكثر من ثمانية آلاف شخص، فيما لا يزال كثرون في عداد المفقودين بعد الهجوم المشنق الذي يعتبر أعنف تصعيد للمتمرد الإسلامي تشهده مقاطعة كابو ديلغادو منذ العام 2017.



جيش متعثر